المقيمون يفضلون الدفع إلكترونيا على المعاملات الورقية

«بيتك»: 95٪ من عدد العمليات المصرفية بالكويت.. إلكترونية

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان قيم معاملات البطاقات المصرفية تخطت نحو 5,5 مليارات دينار في الربع الثالث من 2017 (سحب آلي ونقاط بيع)، وهي تعكس قيمة بعض من العمليات المصرفية الإلكترونية، حيث تستخدم البطاقات المصرفية بأنواعها المختلفة والتي تشمل بطاقات الائتمان والبطاقات المدينة (بطاقات سحب آلي، مسبقة الدفع).

وكذلك بطاقات مصرفية تصدرها بنوك أجنبية تستخدم في السوق المحلي، سواء بالسحب او الإيداع من خلال أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع، ووفق آخر بيانات بنك الكويت المركزي خلال الربع الثالث تراجعت تلك المعاملات بنسبة 2٪ عن قيمتها في الربع الثاني من 2017، فيما زادت على أساس سنوي بنسبة 8٪ عن الربع الثالث 2016.

ويلاحظ استمرار الاتجاه الواضح نحو العمليات المصرفية الإلكترونية مقابل الورقية، وهو ما يعبر عنه بعدد العمليات الإلكترونية التي تصل إلى 51 مليون عملية في الربع الثالث 2017 مقابل 2,7 مليون شيك مصرفي مقدم قيمتها 14 مليار دينار كنموذج لعدد العمليات الورقية في النصف الأول من العام 2017، أي ان 95٪ من عدد العمليات المصرفية تتم إلكترونيا، لكن مازالت العمليات المصرفية الورقية تتفوق من حيث القيمة.

السحب من أجهزة الصرف الآلي

تراجعت عمليات السحب الآلي إلى 2,9 مليار دينار داخل الكويت وخارجها في الربع الثالث 2017 للبطاقات المصرفية المصدرة من بنوك تعمل في الكويت، مسجلة انخفاضا نسبته 6٪ عن الربع الثاني، مع تراجع عمليات السحب الآلي داخل الكويت بنسبة 8٪ في الوقت الذي نشطت تلك العمليات خارج الكويت بأعلى نمو ربع سنوي خلال أكثر من 3 سنوات بما نسبته 71٪، برغم هذا ارتفع إجمالي عمليات السحب الآلي داخل الكويت وخارجها بنسبة 5٪ على أساس سنوي في الربع الثالث.

مبيعات نقاط البيع

فيما تخطت مبيعات أجهزة نقاط البيع للمرة الأولى 2,6 مليار دينار في الربع الثالث مرتفعة بنسبة محدودة قدرها 2,6٪ عن الربع الثاني الذي زادت فيه بنسبة 10,2٪، برغم تراجع مبيعات نقاط البيع داخل الكويت بنسبة 3٪، في الوقت الذي نشطت فيه خارج الكويت بنسبة غير مسبوقة قدرها 64٪، بينما على أساس المقارنة السنوية ارتفعت مبيعات نقاط البيع في الربع الثالث داخل الكويت وخارجها بنسبة 13٪.

ويتزامن ذلك مع ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية بتصنيفاتها المقسطة والاستهلاكية والأخرى الممنوحة من قبل القطاع المصرفي المحلي، حيث فاقت 12,3 مليار دينار في الربع الثالث 2017 بزيادة نسبتها 2,1٪ عن الربع الثاني، وبنسبة ارتفاع 7,5٪ عن الربع الثالث 2016. وهي غالبا توجه لأغراض متنوعة لتغطية حاجات الأفراد الاستهلاكية وأغراض شخصية أخرى تبلغ 1,4 مليار دينار، مثل تمويل شراء السلع الاستهلاكية والمعمرة أو تغطية نفقات التعليم أو العلاج، بالإضافة إلى 10,8 مليارات دينار تسهيلات شخصية مقسطة تمنح لأغراض غير تجارية مثل ترميم أو شراء سكن خاص، وهو ما يساهم بقوة في تحفيز حركة النشاط التجاري في الكويت.

يبلغ عدد أجهزة نقاط البيع داخل الكويت حوالي 50 ألف جهاز في الربع الثالث بزيادة نسبتها 2٪ عن الربع الثاني وتصل الزيادة إلى 8٪ على أساس سنوي، كما ارتفع عدد معاملات نقاط البيع إلى 51 مليون عملية في الربع الثالث بنسبة 2٪ عن الربع الثاني وبزيادة وصلت الى 15٪ على أساس سنوي، في المقابل ارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي الجديدة إلى 2,029 جهازا بزيادة طفيفة قدرها 0,2٪ عن الربع الثاني و4٪ على أساس سنوي، في حين تراجع عدد المعاملات باستخدام أجهزة الصرف الآلي إلى 22,8 مليون عملية بانخفاض نسبته 4,3٪ عن الربع الثاني فيما تعد أعلى بنسبة 7٪ على أساس سنوي.

وفي الوقت الذي يسير الاتجاه العام لقيم عمليات الصرف الآلي نحو التراجع مقابل عمليات نقاط البيع، حيث تمثل الأولى 53٪ من العمليات التي تستخدم البطاقات المصرفية في الربع الثالث 2017، أي أقل بمقدار 2٪ من حصتها في الربع الثاني و1٪ عن الربع الثالث من 2016. في المقابل تستحوذ أجهزة نقاط البيع على 47٪ من العمليات التي تستخدم البطاقات المصرفية للبنوك التي تعمل في الكويت في الربع الثالث، أي أعلى من حصتها التي شكلت 45٪ في الربع السابق له ومن حصتها التي مثلت 46٪ في الربع الثالث من 2016.

● التقرير كاملا على موقع «الأنباء» الإلكتروني

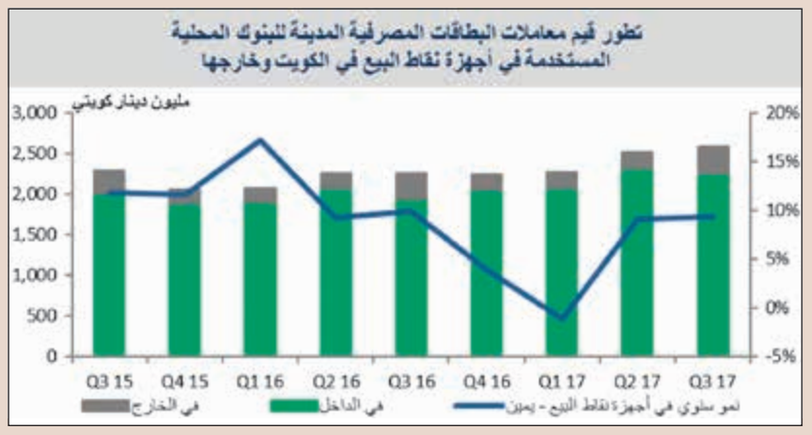

المستشار الكويتي
abumishari1@yahoo.com
www.kuwaiticonsultant.com
د.عبدالله فهد العبدالجادر ـ مستشار تنظيم وإدارة

نصيحتي للحكومة تهم المواطنين

حسبما قرأته في الصحافة الكويتية عوضا عن «البديل الإستراتيجي» وبهدف إرساء العدالة بين موظفي الدولة، هناك خطة جديدة تعدها الحكومة لهيكلة الرواتب والأجور، تضمن زيادة معاشات 60٪ من الموظفين وتهدف الى ضمان عدالة الرواتب بين الموظفين المتشابهين في المؤهلات التعليمية والخبرات العلمية في جميع قطاعات الحكومة.

ولكن التساؤل هنا: هل يعني ذلك إبقاء أكثر من جدول رواتب مختلفة بين الخدمة المدنية والجهات الحكومية ذات الميزانية المستقلة؟ وهل يعني أن التعيين سيتم بناء على المؤهل الدراسي والخبرة فقط؟

اذا كان الجواب نعم، فهذا يعني اننا لم نحل المشكلة ولن نحقق العدالة وسيظل هناك فروقات رواتب بين الخريجين الكويتيين وبين الجهات الحكومية، وسنرجع الى تسعير المؤهل الدراسي في التوظيف.

نصيحتي للحكومة هي: تطبيق البديل الإستراتيجي الذي تم أعداده واخراجه بسواعد الكفاءات الكويتية بأكثر من فريق ولمدة سنتين تحت اشراف مجلس الخدمة المدنية، حيث وصف أكثر من 300 الف وظيفة.

وقد تم تقييمها بناء على 8 عناصر هي: اتصالات العمل ومستواها (المسؤولية في اتخاذ القرار، الإشراف، بيئة العمل، المجهود الجسماني، المؤهل الدراسي، الخبرة، والمجهود الذهني).

هذا النظام معتمد دوليا، كما أن الهدف ليس فقط تعديل رواتب، وانما هو نظام متكامل شامل يطور فكرة العلاوة الدورية، التي تمنح حاليا للملتزم وغير الملتزم، ليجعلها بمبلغ متساو للجميع مستندة إلى تقييم كفاءة الأداء بأكثر من مستوى.

وكذلك يطور فكرة الترقية الحالية الى مسمى وظيفي، أو الى درجة مالية بالاقدمية الى ترقية بالتأهيل ومطابقتها للوصف الوظيفي، بالاضافة الى مراجعة ودراسة دورية لمستوى المعيشة وانعكاسها على الراتب.

وأيضا يوحد هذا النظام الرواتب في جميع الجهات الحكومية بجدول رواتب واحد يعتمد على نظام توصيف وتقييم الوظائف، وليس كما هو موجود حاليا أكثر من جدول رواتب ويأخذ في الاعتبار مجموعات الوظائف المعتمدة في ديوان الخدمة المدنية من هندسية وطبية ومالية وقانونية ونظم آليه وإدارية وفنية وغيرها، وفوق هذا يحد من عملية زيادات الرواتب والبدلات العشوائية، كما سيحل مشكلة تراكم أعداد المسجلين للتوظيف والتي تمت تسميتها «البطالة».

الإنفاق على المشاريع بالمملكة يدعم النمو غير النفطي

«الوطني»: 3٪ نمواً متوقعاً للاقتصاد البحريني في 2018

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه من المتوقع أن يحافظ الاقتصاد البحريني على وتيرة نمو معتدلة عند ما يقارب 3٪ في العامين 2018 و2019 تماشيا مع متانة الاقتصاد غير النفطي مقابل ركود القطاع النفطي.

إذ من المتوقع أن يسجل الإنتاج النفطي ركودا في 2018 نظرا لمشاركة البحرين في اتفاقية أوبيك لخفض الإنتاج التي تم تمديدها حتى نهاية 2018. ومع بلوغ نسبة التزام البحرين بالخفض 54٪ حتى الآن، فمن الوارد أن تقوم المملكة بمزيد من الخفض في العام 2018.

ولكن من غير المحتمل أن تواجه ضغوطا بهذا الشأن نظرا لقلة حجم مساهمتها في الخفض، لذا فمن المتوقع أن تظل مستويات الإنتاج في البحرين ثابتة بصفة عامة. ونتوقع أن يتسارع نشاط القطاع النفطي في 2019 ليسجل نموا بواقع 1,4٪ تماشيا مع انتهاء اتفاقية الخفض وعلى إثر زيادة الإنتاج بواقع 350 ألف برميلا يوميا من خط الأنابيب الذي يصل البحرين بالسعودية.

ويعد خط الأنابيب جزءا من خطة البحرين لتوسعة طاقتها التكريرية، إذ سيحل محل خط الأنابيب الذي ينتج 230 ألف برميل يوميا والذي تديره شركة نفط البحرين وكانت قد اضطرت لإغلاقه مؤقتا في نوفمبر بعد هجوم إرهابي، وتشير التقارير الصحفية أن الإنتاج فيه قد عاد لمستوياته خلال أيام معدودة.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية للبحرين ما يقارب 200 ألف برميل يوميا من النفط يأتي معظمه من حقل أبو صفا المشترك مع السعودية. وتطمح البحرين في زيادة إنتاجها من الحقول المحلية من خلال التوجه نحو الغاز غير التقليدي.

وتعمل البحرين على بناء أول ميناء لإنتاج الغاز الطبيعي المسيل في محاولة منها لرفع طاقتها التكريرية، ومن المتوقع الانتهاء منه في العام 2019 حيث سيساهم في توريد ما يصل إلى 800 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا للاستهلاك المحلي.

كما من الممكن أن تقوم شركة «أرامكو» السعودية بربط هذا الميناء مع دول مجلس التعاون الأخرى، الأمر الذي قد يساهم في جعل البحرين مركزا لتوريد الغاز الطبيعي المسيل في المنطقة، كما تجري البحرين أيضا بعض المحادثات مع شركة صناعة البتروكيماويات الكويتية حول بناء محطة بتروكيماويات.

في الوقت نفسه، من المتوقع أن يتراوح نمو القطاع غير النفطي بين 3 و3,5٪ في العامين 2018 و2019 على اثر ارتفاع مستويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية.

فقد شهد الإنفاق على البنية التحتية خلال السنوات الماضية دعما كبيرا من المنح المقدمة من قبل دول مجلس التعاون الذي تعهدت الدول المجاورة تقديمه في العام 2011 بقيمة 10 مليارات دولار على مدى 10 سنوات لإنعاش الاستثمار في البنية التحتية والمساكن.

وتشير بيانات «ميد» للمشاريع إلى زيادة جيدة في المشاريع المنفذة خلال أكتوبر بواقع 20٪ على أساس سنوي من أهمها مشاريع قطاع الألمنيوم وتوسعة المطار والسكن والخدمات والطرق والطاقة المتجددة والاتصالات. وتوجد خطة لبناء جسر آخر بين البحرين والسعودية لربط البحرين بشبكة السكك الحديدية مع دول مجلس التعاون.

«التركية» تبدأ مباحثات مع «إيرباص» لشراء 25 طائرة A350ـ900

وقعت الخطوط الجوية التركية مذكرة تفاهم مع شركة «إيرباص» تتضمن شراء 25 طراز A350ـ900. وتم توقيع هذه الاتفاقية في قصر الإليزيه بالعاصمة الفرنسية باريس بحضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

في هذا الصدد، قال محمد إلكر آيجي، رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية التركية ورئيس اللجنة التنفيذية: كون الخطوط الجوية التركية تغطي وجهات أكثر من أي شركة طيران أخرى في العالم، سنكون سعداء بالاعتماد على الطائرات الجديدة من طراز A350 لتطوير خطوطنا الدولية الرئيسية من تركيا. ومن خلال توقيعنا لهذه الاتفاقية المبدئية اليوم مع شركة إيرباص، نكون قد تقدمنا خطوة نحو الأمام في تطوير أسطولنا وتعزيز تجربة المسافرين على متن الخطوط الجوية التركية. كما ستلعب هذه الاتفاقية دورا رئيسيا في أعمالنا المتنامية في السنوات القادمة. كما سنقوم بتقييم صارم خلال المحادثات لوضع اللمسات الأخيرة على هذه الطلبية من الطائرات، وعلاوة على ذلك فإن حجم الأعمال التجارية المتزايدة مع إيرباص سيكون مكسبا كبيرا لنا في تعزيز حضورنا في هذا القطاع.

وتركيا هي جزء لا يتجزأ من سلسلة التوريد ايرباص منذ ما يقرب من 20 عاما، كونها تعتبر شريكا في جميع برامج ايرباص، بما في ذلك طائرات A350 المرموقة. وفي الوقت الذي تركز فيه شركة إيرباص على تطوير مشاريع تعاون طويلة الأمد مع تركيا، أحرز قطاع صناعات الطيران في تركيا تقدما ملحوظا في مجموعة كبيرة من القدرات والمهارات العالية على مدى السنوات العشر الماضية.

جانب من توقيع الاتفاقية بحضور الرئيسين رجب طيب أردوغان وإيمانويل ماكرون

طائرات A350 تمتاز بوجود مقصورة واسعة وهادئة توفر أجواء أفضل

وطائرات (A350ـ900) عريضة البدن، واحدة من أسرة (XWB Airbus A350)، وهي متوسطة الحجم وطويلة المدى ستسهم بتشكيل مستقبل السفر الجوي. وتحمل طائرات A350 أحدث تصميم إيروديناميكي، وجسم الطائرة مصنوع من ألياف الكربون، بالإضافة إلى محركات رولزـرويس الجديدة ذات الكفاءة في استهلاك الوقود. وتوفر هذه التقنيات الحديثة مستويات لا مثيل لها من الكفاءة التشغيلية، مع تخفيض بنسبة 25٪ في حرق الوقود والانبعاثات، وانخفاض تكاليف الصيانة بدرجة كبيرة. كما تمتاز طائرات A350 بوجود مقصورة واسعة وهادئة وتوفر أجواء أفضل، إلى جانب تصميم وتوفير خدمات مميزة، والمساهمة في توفير مستويات متفوقة من الراحة والرفاهية، ووضع معايير جديدة من حيث تجربة الطيران لجميع المسافرين.

في معرض الإلكترونيات الاستهلاكية 2018

«سوني» تطرح منتجات جديدة من الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي

جانب من مؤتمر «سوني» قبيل افتتاح المعرض

أعلنت شركة سوني طرح مجموعة من المنتجات الجديدة في معرض الإلكترونيات الاستهلاكية CES لعام 2018 والذي افتتح الثلاثاء الماضي في لاس فيغاس، نيفادا.

ونذكر من المنتجات التي تعتزم الشركة طرحها تلفزيونات 4K OLED وسماعات ستيريو اللاسلكية بتقنية عزل الضوضاء التي توفر تجارب استماع عالية الجودة عند ممارسة الرياضة. وستستعرض سوني إضافة إلى ذلك أحدث مبادراتها في فئة أجهزة استشعار الصور للمركبات التي من شأنها أن تسهم في بناء مجتمع من السيارات ذاتية القيادة والروبوتات التي تعتمد الذكاء الاصطناعي بما فيها روبوت إيبو aibo الذي أعلنت عنه الشركة مؤخرا، والذي يعرض للمرة الأولى على الإطلاق خارج اليابان.

وفي كلمته خلال المؤتمر الصحافي الذي أقيم يوم الاثنين 8 يناير، صرح كازو هيراي، الرئيس التنفيذي لشركة سوني، قائلا: إنني أؤمن وبشدة بقدرتنا على تحقيق المزيد من الإبداعات الجديدة والتجارب الترفيهية المبتكرة في مجال الإلكترونيات الاستهلاكية التي نضعها في متناولكم من خلال منتجاتنا.

وكانت سوني قد أعلنت خلال اجتماع الشركة الإستراتيجي الذي عقد في شهر يونيو 2016 بأنها تهدف إلى تعزيز الفئات القوية لديها المتمثلة في تقنيات الفيديو والصوت والمستشعرات والميكاترونيك إلى جانب الذكاء الاصطناعي والروبوتات والاتصال وغيرها لتقديم مقترحات جديدة. ومنذ ذلك الوقت تعمل العلامة على تطوير عدة مشاريع في هذه المجالات. ويعد الروبوت أيبو، روبوت الترفيه المستقل، ضمن هذه المشاريع. وجدير بالذكر بأنه سيتم تقديمه لأول مرة خارج اليابان في معرض الإلكترونيات الاستهلاكية CES.